هدنة الوعر برعاية أممية.. وخروقات برعاية الأسد

سوريا: 16 قتيلاً و30 جريحاً في تفجيرات بالقامشلي

دمشق – «وكالات»: قتل 16 شخصاً وأصيب 30 آخرون بجروح مساء الأربعاء جراء 3 تفجيرات، أحدها انتحاري، استهدفت 3 مطاعم في أحياء تحت سيطرة النظام في مدينة القامشلي في شمال شرق سوريا، كما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

من جهتها أوردت «وكالة أعماق الإخبارية» القريبة من تنظيم «داعش» أن مقاتلي التنظيم هم من نفذوا هذه التفجيرات.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن: «قتل 16 شخصاً على الأقل وأصيب أكثر من 30 بجروح جراء 3 تفجيرات، أحدها انتحاري، استهدفت مدينة القامشلي» الواقعة في محافظة الحسكة.

وكانت حصيلة أولى أوردها المرصد أفادت بمقتل 9 أشخاص وإصابة 25 آخرين.

واستهدفت التفجيرات ثلاثة مطاعم معروفة ومكتظة بروادها في المدينة عشية الاحتفال بعيد رأس السنة، حيث دخل انتحاري إلى أحد المطاعم الكائن في منطقة الوسطى ذات الغالبية المسيحية قبل أن يقدم على تفجير نفسه.

ووقع الانفجار الثاني في مطعم آخر يقع في شارع سياحي راق في المنطقة ذاتها.

وبحسب المرصد السوري، تقع المطاعم الثلاثة المستهدفة في منطقة تحت سيطرة قوات النظام التي تتقاسم والقوات الكردية السيطرة على المدينة.

وشهدت المدينة قبل أسبوعين توتراً بين الطرفين على خلفية اعتداء أحد عناصر قوات النظام على سيارة تابعة للشرطة الكردية، تطور إلى إطلاق نار واستنفار أمني في المدينة.

من ناحية أخرى أبرم حي الوعر مع قوات نظام الأسد هدنة تم الاتفاق عليها وبدء تنفيذها في الأول من ديسمبر 2015م من قبل وفد النظام ووفد ممثل عن حي الوعر من مدنيين وعسكريين، والهدنة التي تم الاتفاق عليها تأتي على 3 مراحل يأتي وقف إطلاق النار في مقدمة تلك المراحل بما يشمل مناطق الجبهات واستهداف المارة في الطرقات المدنية، بالإضافة لإخراج المقاتلين الرافضين لتوقيع الهدنة خارج الحي برعاية أممية، وبالطبع فتح المعابر الإنسانية والسماح للجان الدولية والمنظمات العالمية بممارسة عملها، وفتح الطرقات وإدخال وإخراج المدنيين من وإلى الحي بعد حصار منذ أكثر من عامين، وأخيراً إفراج تام للمعتقلين من أبناء محافظة حمص وإعادة تفعيل عمل القصر العدلي داخل الحي.

والهدنة الصعبة التي تم الاتفاق عليها بعد 3 سنين من الحصار التام، لم تلبث أن بدأت الخروقات تعكير صفوها، والخروقات أتت من جانب النظام سريعة، إذ سجل مركز حمص الإعلامي إصابة 6 مدنيين تم تسجيل أسمائهم بقنص مباشر أو رش عشوائي وبعض الإصابات لبعض الأبنية والمنازل المدنية، وإطلاق نار على الجبهات في أكثر من مكان تجاوز ذلك 20 مرة وإصابة أحد العسكريين، وبالإضافة إلى بناء وتدعيم السواتر والحواجز العسكرية، وتحليق الطيران على علو منخفض مع فتح لجدار الصوت.

ووصل الأمر بالخروقات إلى اعتقال أحد أعضاء لجنة التفاوض على أحد الحواجز وسوقه لأحد الأفرع ومن ثم إطلاق سراحه، وأخيراً في 30-12-2015 استشهاد شابين عسكريين ولا يحملون سلاحاً وإصابة ثالث في منطقة داخل المناطق المخصصة للثوار في حي الوعر تشرف عليها المليشيات الشيعية وهذا الخرق يعد من أكبر الخروقات التي قام بها نظام الأسد ومليشياته ضد حي الوعر، الأمر الذي دفع لجنة التفاوض بإصدار بيان بتاريخ 31-12-2015 يبين حقيقة تصرفات النظام واستغلاله للأدوات التي يملكها وعدم جديته في تنفيذ البنود ورغبة الحي الشديدة في العيش الكريم وإغلاق معبر الحي إلا للحالات الإنسانية معبرين عن امتعاضهم من تصرفات النظام.

يلف هذه الهدنة شيء من الغموض وعدم الوضوح من قبل النظام حيث سرعان ما بدأ بروج النظام إعلامياً على لسان محافظ حمص طلال البرازي لأمور غير متفق عليها بين الطرفين وهي خروج جميع المقاتلين من الحي على دفعات منوهاً لإفراغ الحي تماماً من الثوار.

كما وقام النظام بترويج إعلامي كبير لفتح المعابر الإنسانية لداخل الحي والسماح للمنظمات بالدخول والوقوف على الوضع الإنساني السيء للحي وتم إدخال بعض القوافل الإنسانية ما يقارب 7200 حصة غذائية أي ما يكفي 7000 عائلة من أصل 12000 ليس هذا وحسب بل تم سحب العديد من المواد الأساسية المكونة لتلك الحصة من ملح وفول ومعلبات وغيرها من المواد.

جاء ذلك بعد الكثير من الوعود والآمال التي تم بثها بعد زيارة السيد ستيفان أوبراين المنسق العام الأول للأمم المتحدة في مجال الإغاثة والمستشار البريطاني لأكثر من ثلاث أعوام برفقة ورشات عمل ورقي سجلوا كل ما رأوه وأخذ كل ما عرض لهم من حلول لم ينفذ أي شيء منها حتى الآن وعدم قدرتهم على إدخال المواد الأساسية التي كانت تدخل للحي قبل شهور ليست بطويلة ليتبع تلك الزيارة وفد رفيع من اللجنة الدولية للصليب الأحمر مكون من فرق تقييم طبية والغذائية وخدمية وفريق حماية تراسه دانكا كرئيسة للفريق وصابرينا رحال منسقة الفريق وماجدة فليحان مديرة مكتب حمص للصليب الأحمر.

رغم التقارير التي تم رفعها للمنظمات عن حاجة الحي الماسة لأدوية الإسعاف وغرف العمليات وأكياس الدم والسيرومات التي تعلق للمصابين داخل الحي منتهية الصلاحية منذ أعوام... لم تستطع تلك المنظمات دعم الحي وانتشاله من الكارثة الطبية التي من المحتمل أن يقع بها في الأيام القادمة وقد تم منعهم من إدخالها للحي رغم وصولها لحواجز الحي برفقة اللجان المرافقة لها.

تحدث هذه الأمور دون أي تعليق من الأمم متحدة والصليب الأحمر الدولي حيث لم يقتصر الأمر على هذا بل تم التضييق على كمية حليب الأطفال وكذلك علب الأدوية المزمنة وسواها من المواد التي كانت تدخل بشكل طبيعي في فترات ما قبل قبول الهدنة وبدء تنفيذها من حيث الدخول والكميات حيث أن النظام لا يسمح بدخول أي مواد قابلة للتخزين.

ومؤخراً تم فتح معبر الحي للمدنيين من أجل الدخول والخروج بعد حصار دام لأكثر من عامين على أن لا يتم التعرض لأحد من المدنيين على هذا المعبر وأن يتم السماح للناس الدخول والخروج بأريحية تامة جعلت الناس تتشجع من أجل زيارة أهلهم وأقربائهم وتقديم الطلبات وبأعداد كبيرة لم يعطى منهم الموافقة سوى المئات ورفض الكثيرين لطلباتهم بسبب قرابتهم لأحد الشخصيات الثورية أو عدم السماح لأكثر من 100 شخص بالخروج يومياً لنجد أن الناس لم تخرج من الحي إلا بعد شهور كثيرة إضافة للتحقيق الطويل مع الناس المدنيين على حاجز المهندسين من قبل عناصر النظام وعدم السماح لهم بالتحرك بأريحية.

يقدم النظام ضمانات بعدم الاعتقال والسوق للجيش والاحتياط لمن يخرج من حي الوعر في حين أن شباب مدينة حمص الواقعة تحت إدارته يتعرضون للاعتقال اليومي والسوق للجيش والاحتياط ووضعهم على جبهات القتال بعد أقل من شهر من سوقهم في مطار دير الزور العسكري وحقل شاعر بتدمر فكيف يضمن عدم الاعتقال لشباب حي الوعر كما وجب التنويه لاعتقال أحد الأشخاص المفاوضين عن حي الوعر ضمن لجنة الحي تم الافراج عنه.

يروج النظام الأمر على أنه مثال واضح يستطيع تقديمه للعالم في طريقة قدرته بالتعاطي مع المعارضة أو المناطق المعارضة ونحن لا صنفنا حي الوعر سابقاً في جميع تقاريرنا بأنه حي مدني بامتياز تحيط به قوات من أبناء هؤلاء المدنيين من أجل منع ارتكاب المجازر وأن هذا الحي لم يخض أي معركة مع قوات النظام أبداً.

وتحاول مؤسسات دولية أن تروج لحلول على غرار ما يتم في الوعر دون ليجاد أفق في المستقبل القريب لتطبيق مطالب الشعب السوري التي ثار من أجلها.

وأن التوظيف السياسي الذي يقوم به النظام هو محاولة لفت أنظار العالم الى هذا النموذج الذي تم اخضاعه بالحصار والحديد والنار، أما المعارضة داخل الحي فترى التوظيف السياسي للأمر هو أن الحي مدني لم يقاتل سابقاً حاصره النظام أكثر من عامين وقصفه بشتى أنواع الأسلحة بما فيها الطائرات وكان هدف هذه الهدنة هو الحفاظ على البعد المدني الذي كان سابقاً بقارب 400000 مدني ولا تزيد نسبة النزوح أكثر منه.

أما موقف الأمم المتحدة فهم يعتبرون أنفسهم على الحياد في حين وعلى بعد واحد بين القاتل والمقتول والمعارضة بالداخل الى هذه اللحظة تعتبرهم شريك للقاتل بل أداة في تنفيذ جرائمه طالما هي عاجزة عن تنفيذ قرارتها الدولية 2165 – 2139 القاضيان بإدخال المساعدات لمناطق المدنيين المحاصرين في حين يسمح لهم النظام بإخراج المقاتلين من المناطق ونقلهم الى أخرى مما يشكل رابط سلبي لفشلهم في عملهم الحقيقي ونجاحهم في آخر قد يحدث تغيير ديمغرافي في أيام قادمة.

ينظر نحو 5000 مقاتل داخل الحي إلى هذه الهدنة على أنها هدنة إنسانية بحته ومن واجبهم تحمل مسؤوليتهم أمام مصير 100000 مدني من عوائل ونساء وأطفال بل مصير حي بأكمله بعد وقوع الحي بكارثة إنسانية جعلت من بداخله يبحث عن قطعة خبز صغيرة يطعمها لأطفاله ويشردون من منازلهم ويذوقون سياسة الجوع أو الركوع التي يمأسها النظام بالحصار والحديد وبالمقابل حي الوعر ومن خلال مقاتليه لم يقم بأي عمل عسكري ضد قوات النظام إلا أن النظام لم يتوانى عن قتلهم في أي وقت شاء أو تدمير منازلهم بشتى أنواع الأسلحة بل وارتكاب الكثير من المجازر من خلال القنص والقصف الصاروخي والهاون والمدفعية والاسطوانات وعشرات غارات الطيران الحربي والمروحي في يوم واحد إلى أن أنهى مجازره بقتل أكثر من 20 طفل في ثالث أيام عيد الأضحى باستهداف حديقة للألعاب بصاروخ استهدف مكانها.

بينما ما يحدث من خروقات وتوظيف سياسي للهدنة من قبل النظام وغموض في النوايا وعدم تنفيذ البنود بشكل واضح أجبرت أهالي الحي من مدنيين وعسكريين بالخروج بعدة مظاهرات ووقفات احتجاجية كان آخرها وقفة للحرائر أمام الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية التي تزور الحي لتوصل رسالة أن ثوار الحي سيبقون فيه وهم أبناء هذا الحي وأن توقيع الهدنة لا يعني الاستسلام بل هو حقن للدماء وإيقاف للقتل المستمر.

مقاتلتان من وحدة حماية الشعب الكردية بالقامشلي

النظام السوري يفرج عن عضوين بهيئة المفاوضات

أحمد العسراوي ومنير بيطار

دمشق – «وكالات»: أفرجت السلطات السورية في وقت متأخر عن عضوين في هيئة التنسيق الوطنية بعد اعتقالهما لساعات أثناء توجههما الى الرياض للمشاركة في اجتماع تعقده الهيئة العليا للتفاوض، وكانت السلطات السورية أوقفتهما صباح الأربعاء أحمد العسراوي ومنير البيطار عند نقطة الحدود السورية اللبنانية، وتم اقتيادهما الى جهة مجهولة..

وأعلنت هيئة التنسيق الوطنية في وقت سابق أمس أن قوات النظام السوري أوقفت أعضاء المكتب التنفيذي أحمد العسراوي ومنير بيطار عند نقطة الحدود السورية اللبنانية خلال توجههما لحضور اجتماع الهيئة العليا في الرياض.

وطالبت الهيئة في بيان بالإفراج الفوري عن المعتقلين، وحمل البيان السلطات مسؤولية سلامتهما.

كما دان هذا الإجراء التعسفي، وأكد أنه يتعارض مع القرار الدولي2254 والجهود التي يدفع بها المجتمع الدولي ومجموعة العمل الدولية لإنجاز حل سياسي تفاوضي.

مفتي مصر: سنرسل الفتاوى للمسلمين في جميع دول العالم على الهواتف

القاهرة – «وكالات»: أعلن الدكتور شوقي علام، مفتي مصر، أن دار الإفتاء ستوقع مع بداية العام الجديد 2016 تأسيس أول أكاديمية عالمية للتدريب على الفتوى، حيث ستبدأ عملها باستقبال أول وفد من الأئمة في فرنسا للتدريب على الفتوى ومواجهة أفكار وفتاوى داعش.

وقال في بيان صحافي، الخميس، إن الدار ستعقد مؤتمراً دولياً حول التكوين العلمي والتأهيل الإفتائي لأئمة المساجد بهدف تقديم الدعم الشرعي اللازم للأقليات الإسلامية في الخارج، من أجل نشر صحيح الدين بمنهجية علمية وسطية منضبطة، كما سيتم إطلاق عدة خدمات جديدة في مقدمتها تطبيقات للفتوى على أنظمة «أندرويد» و«آي أو إس» لأجهزة الهواتف الذكية.

وأكد حرص دار الإفتاء على أن تكثف من نشاطاتها الخارجية لتصحيح صورة الإسلام ومواجهة الإسلاموفوبيا التي زادت وتيرتها مؤخراً، وذلك عبر إطلاق قوافل إفتائية تجوب قارات العالم، تضم نخبة كبيرة من كبار العلماء لعقد لقاءات مع المسؤولين في دول العالم، وعقد لقاءات بهدف نشر الوعي الإفتائي الصحيح.

وحول الإسهام الفاعل في معالجة قضايا التطرف والتكفير قال المفتي إن دار الإفتاء ستقوم بتأسيس مركز دراسات استراتيجي لقضايا التشدد والتطرف تكون مهمته التواصل مع دوائر صناعة القرار السياسي والإعلامي ومراكز الأبحاث والجامعات الدولية لتزويدهم بمنتجات مركز الدراسات.

السيسي يحيل 11 مسؤولاً بالمخابرات للتقاعد

مقتل 15 إرهابياً بسيناء خلال حملة للجيش المصري

القاهرة – «وكالات»: شنت فجر الخميس، مقاتلات مصرية حملة عسكرية مكبرة بالطائرات الحربية الأباتشي و«إف 16»، بالتعاون مع قوات إنفاذ القانون بمناطق جنوب الشيخ زويد، للقضاء على تجمعات للعناصر الإرهابية ومخازن متفجرات بشمال سيناء.

وأكدت مصادر أمنية أن المعلومات التي وردت تؤكد تجمع عدد من العناصر التكفيرية في بؤر مسلحة منذ ليلة أمس تمهيداً لتنفيذ عمليات إرهابية كبيرة ضد الجيش برفح والشيخ زويد، بالتزامن مع احتفالات رأس السنة، كذلك احتفالات ذكرى ثورة 25 يناير.

واستطاعت قوات الاستطلاع تحديد إحداثيات الضربات الجوية، ونجحت القوات في قصف 16 هدفاً، ما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 15 إرهابياً وإصابة أعداد كبيرة أخرى من العناصر التكفيرية.

من جانب آخر قرر الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، إحالة 11 من رجال المخابرات العامة للتقاعد.

وصدر القرار بإحالة كل من طارق أحمد حبيب، وثروت محمود، ومحمد كامل كمال الدين، وأحمد حسين عبدالحميد، وأسامة جابر، وإبراهيم صلاح، وهشام أبو خليل، ومحمد إبراهيم، وشريف مصطفى، ومايسة العشماوي، الوكلاء بالمخابرات العامة إلى التقاعد بناء على طلبهم.

وشمل القرار إحالة عز الدين عبدالرحمن محمود فوزي إلى التقاعد لعدم لياقته للخدمة صحياً أثناء الخدمة، طبقاً لنص القرار على أن يبدأ العمل به في 3 يناير القادم.

وقال مسؤول سابق بالمخابرات إن التغييرات طبيعية، وتصدر في إطار دوري وضمن نشرة تصدر مرتين سنوياً.

وكان السيسي قد أصدر قراراً جمهورياً في يونيو الماضي بإحالة 9 وكلاء بالمخابرات العامة إلى التقاعد بناء على طلبهم، وإحالة اثنين آخرين للتقاعد بسبب عدم لياقتهما الصحية.

من جانب آخر قتل خمسة أشخاص من أسرة واحدة، صباح اليوم الخميس، جراء سقوط قذيفة هاون مجهولة المصدر على منزلهم بمدينة رفح بشمال سيناء، ويعتقد أن تكون أطلقتها عناصر إرهابية لاستهداف قوات الأمن بسيناء.

وسقطت القذيفة بالخطأ على المنزل برفح، ما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص وهم سلوي.م.س 41 عاماً، وبلال.ج.س 17 عاماً، ومحمد.ج.س 18 عاماً، ومحمد.ج.س 47 عاماً، وسامية.ج.س 5 سنوات مازالت مفقودة تحت أنقاض المنزل، وشاب من منزل مجاور يدعى محمود 18 عاماً، وتم نقله للعلاج بمستشفى رفح.

مقتل 15 إرهابياً بسيناء خلال حملة للجيش المصري

مصرع 5 أشخاص من أسرة واحدة بقذيفة في رفح

الرئيس المصري يعين 28 عضواً بمجلس النواب

القاهرة – «وكالات»: أصدر الرئيس المصري، عبدالفتاح السيسي، قراراً جمهورياً، الخميس، بتعيين 28 عضواً في مجلس النواب، وتضم قائمة الأسماء ما يلي:

كارولين ماهر – رانيا علواني – ماريان أمير روفائيل عازر – ماجدة السيد بكري – دعاء الصاوي يوسف سليمان – جهاد جلال أنيس عامر – هالة محمد سلطان أحمد أبوعلي – شيرين إبراهيم حسن فراج – رشا أحمد علي إسماعيل – جليلة عثمان عبداللطيف حناوي – مهجة غالب عبدالرحمن هاشم – أنيسة محمد عصام الدين حسونة – بسنت أحمد فهمي محمد فهمي – لميس جابر بشاي حنين – أسامة السيد محمود سعد الأزهري – خالد حنفي جمعة محمد – عبدالفتاح أحمد سراج الدين – كريم عبدالكريم درويش – أشرف محيي الدين العربي – جمال السيد محمد شيحة – عمرو عادل محمود صدقي – حسين محمد أحمد عيسى – السيد عبدالعال مصطفى كامل عبد المجيد – السيد علي أحمد فليفل – حسن السيد أحمد بسيوني – محمد يوسف يوسف القعيد – سري محمود حسين صيام – بهاء الدين أبوشقة.

كما أصدر الرئيس المصري، الخميس، القرار الجمهوري رقم 561 لسنة 2015، بدعوة مجلس النواب للانعقاد يوم الأحد المقبل 10 يناير في التاسعة صباحاً.